الخـــذلان العربي لغـــزة: استمرار معضـــلة التحول البنيوي وسقوط الهويات الجامعة

مقال: خلدون عبد الله

الخذلان العربي لغزة: استمرار معضلة التحول البنيوي وسقوط الهويات الجامعة

خلدون عبد الله

منذ خروجه من غزة في عام ٢٠٠٥، شن الاحتلال الإسرائيلي حروبًا عدة ضد القطاع، ارتكب فيها جرائم حرب ضمن تدميره الممنهج للقطاع المدني. وإنَّ الحرب الدائرة رحاها منذ أكتوبر ٢٠٢٣، بالرغم من تشابهها مع سابقاتها في طبيعة الأهداف ومنهجية الاستهداف، تختلف في كونها شهدت تحولًا في عقيدة الجيش الإسرائيلي نحو تبني العمليات البرية، وأسلوب الحروب الطويلة متعددة الجبهات، ما يجعل الاعتداء الدائر الأكثر دموية في تاريخ الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي.

في مقابل حرب الإبادة الإسرائيلية، تظل ردة فعل الأنظمة العربية، ودول الشرق الأوسط بشكل عام، الأكثر بهتانًا حتى من النواحي الشكلية. حالة الفتور العربي، تعبّر من الناحية الجيوسياسية، عن التحول البنيوي في نظام الشرق الأوسط الإقليمي، وسقوط المشاريع والأفكار الجامعة، وصعود الوستفالية معيارًا ومحددًا للتفاعل الإقليمي، ما يسهم في عزل القضية الفلسطينية، وتصييرها شأنًا خارجيًّا، تنظر إليه الدول العربية ضمن حساباتها الإقليمية العريضة، والانعكاسات على مصلحتها الوطنية الضيقة.

فبدراسة التحولات التي شهدتها المنطقة، منذ نشأة النظام الإقليمي بالمنطقة العربية في العصر الإسلامي، وما تلاه من عصر الاستعمار وحركات التحرر الوطنية، وظهور الدول القومية، وتفاعلاتها على مدى نصف قرن، ووصولًا إلى التطورات الراهنة، تُفصح الأحداث، على تقلباتها، بعلاقة سببية تقع في كفتها الأولى المتغيرات الجيوسياسية والثقافية والمرتبطة ببنية الإقليم والهويات الجامعة، ويقابلها في الكفة الأخرى القضية الفلسطينية.

النظام الدولي للشرق الأوسط: الميلاد والسقوط

بغض النظر عن أصله الذي نشأ للتعبير عن المصالح التوسعية الغربية، يعبّر اصطلاح الشرق الأدنى في المصادر البريطانية، أو الشرق الأوسط في المصادر الأمريكية لاحقًا، عن الاتساع الجيوسياسي والجيوثقافي للحضارات الإسلامية الممتدة بين البلقان ومشارف شبه القارة الهندية، ونظامها الإقليمي الذي ترسخ على مدى ١٣ قرنًا من الكيانات السياسية المختلفة، والفكرة الجامعة الواحدة.[1]

ما بين القرنين الرابع والسابع الميلاديين، صُبغ الشرق الأوسط بتنافس الحضارتين الرومانية (البيزنطية) ونظيرتها الفارسية (الساسانية) الذي أسس لنظام إقليمي مبني على توازن القوة بين القطبين، وظلت المنطقة في حالة تقاذف بين توسع وانكماش كل منهما، حتى ظهور الدعوة الإسلامية، والهجرة النبوية الشريفة للمدينة المنورة، التي مهدت لنقطة تحول إقليمي محوري.

مثّلت الديانات ركيزة أساسية لشرعية الدولة، ومحددات تفاعلاتها، سواء باعتبار الحاكم ذا صفة مقدسة -فوق بشرية- كحال الإمبراطورية الفارسية، أو تنصيبه رئيسًا للكهنة في الإمبراطورية الرومانية فيما قبل المسيحية، أو مباركًا من الرب بعد المسيحية. ولذلك كان التحول الديني بظهور الإسلام ودخول القبائل العربية فيه مقدمة

لتبدل سياسي فكري وبنيوي يتمثل في خروجها من التبعية لميزان القوة الفارسي - الروماني، وتكوينها لنظام إقليمي وفق هويتها الجامعة المستجدة.

حولت عالمية الإسلام مشروع توسع دولة الخلافة الراشدة، وما بعدها من الدول العربية (الأموية والعباسية) إلى مشروع جامع، أنتج فسيفساء متعددة الأعراق والثقافات والحضارات المرتبطة بالقيمة الجامعة للهوية الإسلامية، وبكيان سياسي مركزي يمثّل قلب النظام، والمتوافق عليه برمزية الخلافة. ويضيفه كيسينجر إلى تكوين المسلمين في سياق تنظيمهم السياسي لتصور جيوسياسي في تقسيم النظام الدولي إلى دار الإسلام ودار الكفر، والذي مثّل المحدد الأبرز للسياسة الخارجية في العالم الإسلامي، وبالتالي كان الإسلام وامتداده الجيوثقافي والجيوسياسي نظامًا دوليًّا قائمًا.[2]

كان سقوط الدولة العباسية 1258، وصعود الدولة العثمانية اختبارًا للهوية الجامعة، إذ كان إعلان السلطان سليم الأول نفسه خليفة للمسلمين (1512-1520) نقلة في مركز السلطة من العرب إلى العجم، الذين مثّلوا حينها الغالبية الساحقة في العالم الإسلامي، وهي عملية مرت بمخاض عنيف حتى تثبيتها في عصر نجله سليمان القانوني (1520-1566)، والذي سبقه تحول جيوسياسي مفصلي في تاريخ المنطقة وبنيتها، تمثل بدخول محمد الفاتح إلى القسطنطينية في عام 1453، والذي أنهى الثنائية في المنطقة بين القطبين الإسلامي والبيزنطي، والتي خلفت القطبية الفارسية-الرومانية، فغدت المنطقة المعروفة حاليًّا باسم الشرق الأوسط نظامًا إقليميًّا أحادي القطب، ومجتمعًا إقليميًّا ذا صبغة جامعة منفردة، رسمت شكل النظام الإقليمي لأربعة قرون تالية.[3]

كان تراجع السلطنة العثمانية في ميزان القوة الدولي، وسقوط العديد من أراضي العالم الإسلامي تحت سيطرة القوى المنافسة، أولى مراحل تفكك البنية الجيوسياسية للنظام الإقليمي الشرق أوسطي. بالرغم من ذلك، بقيت الرابطة الجيوثقافية والصفة الروحية للسلطة المركزية قائمة لدى المسلمين، حتى في حسابات القوى العالمية وتقييمها للشرق الأوسط. فعلى سبيل المثال، ظلّت أولوية الحكومة البريطانية طوال القرن التاسع عشر هي عدم استعداء العثمانيين خوفًا من استفزاز مسلمي شبه القارة الهندية الواقعة تحت الراية البريطانية. كما طلب القيصر الألماني فيلهلم من السلطان عبد الحميد مخاطبة مسلمي الصين بعدم الاعتداء على المصالح الألمانية، ما يعكس عمق النفوذ الجيوثقافي الممتد أبعد من خطوط توازنات القوة.

لاحقًا، كان الحدث الدولي في تنامي المد القومي، انقلابًا في منظومة القيم في النظام العام والنظم الإقليمية، واستهلالًا لانتهاء عصر الإمبراطوريات متعددة الأعراق، يمهد لصعود النظام الوستفالي الذي ظهر في بدأ تجلياته في أوروبا منتصف القرن السابع عشر.[4] في الشرق الأوسط ظهر المد القومي؛ تجلّيًّا لتحول الدول ولمولدات إقليمية، بدأت في محاولة تتريك السلطنة العثمانية والانفصال عن الهوية الجامعة، وما ترافق معها من مطالبة القوميات الأخرى بإقامة دولها الوطنية.

ثم جاءت الحرب العالمية الأولى 1914-1919 لتدق المسمار الأخير في نعش النظام الشرق أوسطي، بداية من خطة كيتشنر بالفصل بين إسطنبول ومكة، وانتزاع صفة الخلافة عن السلطان العثماني عبر دعم مشروع خليفة عربي، من خلال الاتفاق البريطاني مع الشريف حسين (اتصالات الحسين-مكماهون 1915)، ومن ثم مفاوضات تقسيم المنطقة على غرار معاهدات سايكس-بيكو وسيفر وسان ريمو التي أدخلت الشرق الأوسط في مرحلة الاستعمار، بهدف طي الصفحة عن تسعة قرون من الهوية الجامعة.[5]

وبينما كانت السلطنة العثمانية تلفظ أنفاسها الأخيرة على طاولة التشريح الاستعمارية، انعكس التحول الإقليمي على فلسطين التي دخلت تحت الانتداب البريطاني 1920 ويتم فتح باب الهجرة لليهود تنفيذًا لوعد بلفور 1917 ويبدأ فصل من الاستيطان والعنف انتهى بحرب النكبة وإعلان إنشاء الكيان الإسرائيلي 1948.

القرن العشرين: الاستقلال وخمسون عامًا من البحث عن التضامن البديل

في خمسينيات القرن العشرين، كان الشرق الأوسط على موعد مع صعود حركات التحرر الوطني في مختلف الأقطار العربية المستعمرة، وظهور الدول القومية على أعقابها، والتي كانت حالة بنبوية مستجدة على المنطقة تمهد لنظام إقليمي جديد. وعلى عكس الوستفالية الأوروبية، التي وُلدت نتيجة لرغبة القوميات الألمانية البروتستانتية بالانفصال عن المركز اللاتيني الكاثوليكي والذي تترأسه -للمفارقة- عائلة هابسبورج النمساوية، نشأت الدول العربية الوليدة على ذات الحدود الإدارية التي رسمتها القوى الاستعمارية، ضمن تقاسم موارد الشرق الأوسط.

لهذا نشأت الدولة الوطنية، إلى حد كبير، منفصلة وأضيق من حدود المجتمع وتعبيره عن ذاته، من النواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ولم تمثل بيروقراطيتها تجسيدًا لما يسميه "بينديكت أندرسون" بالخيال الجمعي المشترك[6]، فغدت بذلك -كما يصفها نزيه الأيوبي- كيانًا بيروقراطيًّا مضخّمًا ذا سمة بوليسية، ضاريًا في تجلياته، وسيطرته على مفاصل الحياة السياسية والاجتماعية، وواهنًا في جوهره.[7]

كما أسفرت الحدود المصطنعة للدول العربية عن خلق خطوط تماس فيما بينها، إذ كانت الحدود في واقع الأمر قيودًا أضيق من الامتدادات الديموغرافية والتاريخية، ما أفضى إلى نزاعات حدودية كحال المغرب والجزائر في الصحراء الغربية، ومصر والسودان في حلايب وشلاتين، والعراق والكويت في خور عبد الله، ونحوها من الصراعات التي صبغت فترة ما بعد الاستقلال، ولم تزل بعضها غير محسومة حتى اللحظة. لذات الأسباب، وعلى المستوى الداخلي للدول، تفجرت مجموعة من أزمات وحركات التمرد الداخلي من بعض المكونات ذات الخصوصية الثقافية أو الاجتماعية أو العرقية.

على الرغم من ذلك، ومن المفارقات العجيبة، فقد بدأت القومية العربية التي حظيت باهتمام بريطانيا منذ مراحل مبكرة من تبلورها، باعتبارها أداة لتفكيك المنطقة، بداية من مراسلات الحسين-ماكماهون ١٩١٥، ووصولًا إلى دعم إنشاء جامعة الدول العربية ١٩٤٥، بالتحول إلى مشروع جاد لكسر الهيمنة البريطانية والغربية بشكل عام، وخلق تضامن عربي، يمهد لصناعة نظام إقليمي جديد، بقيادة الرئيس المصري جمال عبد الناصر ١٩٥٦-١٩٧٠.

ومن معاداة حلف بغداد، بريطاني في عام ١٩٥٥، وخلق الاصطفاف المضاد في العالم العربي، ومن ثم خوض حرب العدوان الثلاثي ١٩٥٦ وما تلاها من دعم حركات التحرر في العالم العربي، اليمن نموذجًا ١٩٦٢-١٩٧٠، صدّرت زعامة ناصر مصر بصفتها قوة إقليمية من النواحي الأيدولوجية والسياسية والعسكرية بما أعاد تعريف حالة هرمية في الشرق الأوسط تهيئ لصناعة نظام إقليمي جديد.

وبينما كانت معاداة القوى الإمبريالية، والسعي إلى التخلص من إرثها إحدى أهم ركائز التضامن العربي، مثل الصراع مع الكيان الإسرائيلي إحدى قضايا الإجماع لدول الاصطفاف، باعتبار إسرائيل إحدى أدوات

الإمبريالية وصنائعها في المنطقة، ومناقضة المشروع القومي اليهودي في طبيعته للمشروع القومي العربي، وتوطئته لمزيد من المشاريع القومية الأخرى للأقليات ذات العمق التاريخي في الشرق الأوسط.

إلا أنَّ التضامن العربي تعرض للعديد من الانتكاسات التي أدت في نهاية المطاف إلى فشله وسقوط الهوية الجامعة (القومية العربية) ونظامها الإقليمي المأمول. فشهدت الستينيات أولى الانتكاسات في فشل الوحدة العربية بين مصر وسوريا ١٩٥٨-١٩٦١ والذي عبر عن فشل الهوية الجامعة في تذليل تباين مصالح النخب، والأنظمة السياسية العربية المحافظة والثورية، وما تلاها من حالة الانقسام بين الملكيات والجمهوريات في المنطقة والتي مثّلت الانتكاسة الثانية، موسعة من حجم الفراغ الجيوسياسي بما يصعب من عملية إعادة رسم مجتمع ونظام إقليمي جمعي.

على ذات الانحدار، لم تأتِ حرب ١٩٦٧ لتكشف حجم الهوة في القدرات العسكرية بين إسرائيل ودول التضامن العربي وحسب، بل وكشفت أيضًا عما أسماه فؤاد عجمي "المحنة العربية" التي تجلت على الصعيد الفكري في مأزق الهوية الجامعة وفشلها في اجتياز اختبار الحرب أمام المشروع المناهض، لتجد نفسها أمام مشاريع فكرية أخرى داخليًّا باتت تدّعي الشرعية الجامعة للمنطقة. [8] لتُضاف إلى جانب أزمة الصدع الجيوسياسي أزمة جيوثقافية متصاعدة.

على ضفتي العقد السابع، تلقت القومية العربية ضربتين قاصمتين، الأولى في مطلع العقد بوفاة رائد المشروع عبد الناصر ثم الأخرى والأشد بتوقيع الرئيس أنور السادات لاتفاقية السلام مع إسرائيل في 1979 والتي أعلنت رسميًّا نهاية الرعاية المصرية لمشروع التضامن العربي وإسقاط الهوية الجامعة، وتثبيت مبدأ توازن التهديد محددًا مطلقًا في تحالفات الشرق الأوسط وتحولًا في تعاطي الدول مع خيارات الصراع والسلام مع إسرائيل وفق حساباتها الوطنية بمعزل عن القضية الفلسطينية.

لم يكن رفض الدول العربية لكامب ديفيد ومقاطعتها لمصر، كفيلًا بإيقاف الدومينو الإقليمي، إذ كان تبدل موقف القوة العربية الكبرى كفيلًا بإحداث تبدل نوعي في المقاربة العربية -العربية من جهة والعربية- الإسرائيلية من جهة أخرى وتقديم العداوات العربية على حساب الصراع الإسرائيلي الذي بات يحتكم للحسابات البرجماتية للدول وأولويات السلام المعلنة أو الضمنية. وهو ما أدى إلى تكريس تنحية القضية الفلسطينية ومضاعفة حالة العزلة للمقاومة -ممثلة بمنظمة التحرير حينها- التي وجدت نفسها أمام واقع التهجير بعد الغزو الإسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢.

مع سقوط التضامن القومي، وتقديم مصالح الأنظمة، بدأ الشرق الأوسط يشهد نمطًا مختلفًا من الاصطفاف في سياقات أضيق من النواحي الجغرافية والموضوعية، تمثّل في تأسيس مجلس التعاون الخليجي في عام١٩٨١، الذي شكل إطارًا تعاونيًّا لمجموعة من الدول المتماثلة في الأنظمة السياسية والبنية الاقتصادية وكذا الهواجس الأمنية. ليؤسس تكتلًا مبنيًّا على أولوية حفظ الأنظمة الحاكمة على حساب المشروع الأممي الجامع. في المقابل، وبصورة أكثر اختلالًا، كانت علاقة الجمهوريات العربية، حتى ذات الهويات الأيدولوجية المتماثلة، تشهد حالات من التوتر، كان أبرزها العداء بين حزبي البعث في العراق وسوريا، الذي لم يسلم من إراقة الدماء في كلا الاتجاهين.

وبالتزامن مع كل انتكاسة للقومية العربية، وما يتولد عنها من شرخ جيوسياسي وصدع جيوثقافي، تصاعدت نفاذية القوى الكبرى ومستوى تدخلها في رسم سياسة الإقليم، حيث أسهم انقسام المنطقة إلى أنظمة محافظة وثورية في بداية الستينيات إلى إقحام المنطقة في توازنات الحرب الباردة واستقطاباتها. وبالرغم من محاولات

مصر لتثبيت موقف عدم الانحياز فإنَّ نكسة حرب الأيام الستة وما تلاها من تعميق الانقسامات على المستوى الداخلي للدول العربية وفيما بينها، جعلا المنطقة ملعبًا مفتوحًا لتوازنات القوى الكبرى، الذي امتد أبعد من التحالفات إلى محاولة تغيير الأنظمة ودعم الانقلابات العسكرية.

أسهمت دبلوماسية كيسنجر (١٩٧٣-١٩٧٧) وأولويات السادات (١٩٧٠-١٩٨١) بالإضافة إلى تراجع السوفييت في ميزان القوة الدولي، بتعميق النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط، فصدر مبدأ الرئيس كارتر ١٩٨٠، والذي نص على حق أمريكا في استخدام القوة والتدخل عسكريًّا لحماية مصالحها في الخليج، فكان أشبه بمبدأ مونرو شرق أوسطي، ورفع مستوى تدخل القوى الأجنبية في الإقليم.

وامتدادًا للمتغيرات الدولية والإقليمية، جاءت حرب الخليج الثانية ١٩٩١ لتدق آخر مسمار في نعش التضامن العربي، ولتمثل انهيارًا كاملًا لمبادئه التي أسسها ناصر في ١٩٥٦، إذ أعادت الدول العربية استدعاء القوى الإمبريالية إلى المنطقة لضرب مكون عربي آخر بعد فشل المؤسسات العربية وفي مقدمتها جامعة الدول في تقديم حل للأزمة، وهو ما نقل مستوى التدخل الأجنبي من ممارسة النفوذ الدبلوماسي واللعب خلف الكواليس إلى إدارة المشهد في العلن. ومما ضاعف من حجم الإخفاق العربي، توقيت الحرب التي اندلعت بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث الحدث الذي فتح الباب لإنهاء القطبية والانقسام في المنطقة وإعادة ترميم الاصطفاف العربي.

لم تكن المقاومة الفلسطينية بمنأى عن التطورات السلبية في المشهد، إذ انعكس الفشل العربي على الانتفاضة التي اندلعت في ١٩٨٧، وتراجعت بعد ١٩٩١ لتنتهي بالرضوخ للضغط الأمريكي وتوقيع منظمة التحرير الفلسطينية على اتفاقية أوسلو ١٩٩٣ التي لم تمنح الفلسطينيين سلامًا، ولكنها على العكس من ذلك دفعت بإسرائيل إلى المزيد من الغطرسة في ظل الانهيار العربي والعزلة الفلسطينية.

عقدان من الألفية الثانية: فلسطين من العزلة إلى التوجس

لقد شهدت الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠ ثلاث محطات رئيسية تمثلت في غزو العراق ٢٠٠٣ وتبعاته، تفجر الربيع العربي ٢٠١١ ودلالاته، والتقارب العربي-الإسرائيلي فيما بعد ٢٠١٧.

لقد كان الغزو الأمريكي - البريطاني للعراق ٢٠٠٣ امتدادًا لحالة الفشل في ١٩٩١ وتحول بوصلة الصراع إلى الميزان العربي - العربي، إلا أنَّ سقوط نظام صدام حسين مثّل نقطة تحول جيوسياسية أعادت رسم النظام الإقليمي للشرق الأوسط بصورة راديكالية. فمن ناحية، ظل العراق، منذ الثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩، عمقًا استراتيجيًّا لدول الهلال الخصيب ومجلس التعاون الخليجي، وكيانًا حاجزًا بينها وإيران. وعليه ولدت الحرب فراغ سلطة في المشهد العراقي وفراغًا جيوسياسيًّا في الشرق الأوسط، أتاح لطهران التمدد في العراق، ودعم المكونات السياسية الموالية لها، على غرار حزب الدعوة، وتأسيس مليشيات تابعة بإشراف من الحرس الثوري.

لقد تعمق النفوذ الإيراني في العراق حينما سهلت الولايات المتحدة، وبحجة تشارك السلطة، تمكين التيارات الشيعية المتشددة بقيادة "نوري المالكي" وتحالف دولة القانون من إدارة المشهد العراقي في عام ٢٠٠٦، وكان بعدها الانسحاب الأمريكي في ٢٠١١ تسليمًا ضمنيًّا للعراق للنفوذ الإيراني الذي تمدد من العراق إلى سوريا ولبنان. وفي هذا الإطار بَنَت طهران استراتيجيتها الإقليمية على صناعة وتعميق واستثمار الفراغ الجيوسياسي في الإقليم، بما في ذلك تسليح جماعات مسلحة تحولوا إلى فاعلين من غير الدول يزيدون من هشاشتها داخليًّا

ومثلها النظام الإقليمي. فعلى سبيل المثال شهد اليمن اندلاع الحرب بين الحكومة والحوثيين 2004، والتي تلتها خمس حروب أخرى امتدت بين 2004-2010. بينما شهد لبنان اغتيال رئيس الوزراء "رفيق الحريري" 2005 ليدخل نفقًا من فشل الدولة وتنامي نفوذ حزب الله.

على ذات المنوال، كانت تركيا، عبر سياسة العثمانية الجديدة ومبدأ العمق الاستراتيجي، قوة غير عربية أخرى بدأت ترسم المشهد الإقليمي في الشرق الأوسط، في ظل نظام إقليمي شديد الاضطراب. على عكس إيران، سعى حزب العدالة والتنمية، ذو الميول المحافظة، إلى تصفير المشكلات مع الدول العربية وتجاوز المعضلات التاريخية التي نشأت في فترة صراع القوميات، لكنها في المقابل احتفظت بعلاقات متنامية مع التيارات الإسلامية التي تشكل الجبهة المقابلة للأنظمة الحاكمة في المنطقة، وهي مقاربة كان من الواضح أنَّها ستفضي إلى صدام حتمي عند أول منعطف. وهو بالفعل ما حدث في التطورات الإقليمية 2011، ولم يزل قائمًا.

كان انطلاق ثورات الربيع العربي في مطلع عام ٢٠١١، تحولًا إقليميًّا نوعيًّا، إذ شكّل تحولًا في الفاعل الإقليمي من الدول والنخب الحاكمة إلى الجماهير التي ظلت لاعبًا هامشيًّا خلال أكثر من نصف قرن، كما دلت الهتافات الموحدة التي رددتها الجموع المحتشدة من تونس مرورًا إلى ليبيا ومصر وسوريا وحتى اليمن، على امتداد المجتمع الإقليمي البشري أبعد من أطر الدول، ما أعاد إحياء مشاريع الوحدة في وجه الدولة القومية، والوستفالية الشرق أوسطية.

وبحجم الأمل الذي حملته الشعارات، وربما أكبر منه، جاءت انتكاسة الربيع العربي بتبعات مدويّة على أصعدة مختلفة، ففي المقام الأول، كانت الثورات غير المكتملة في اليمن وسوريا وليبيا، سببًا في اندلاع حروب داخلية وتحولها إلى دول فاشلة، بما عمّق الفراغ الجيوسياسي في الشرق الأوسط، وزاد من حجم التصدع في بنية النظام الإقليمي.

نتيجة لذلك سعت القوى الإقليمية إلى ملء الفراغ بما يعيد ضبط ميزان القوة لصالحها، ما أدى إلى رفع حدة التنافس والمعضلة الأمنية فيما بينها، بما أحال مناطق الفراغ الجيوسياسي إلى ساحات حرب، وهي حالة لم تتوقف تبعاتها عند المستوى الإقليمي، بل صعّدت من مستوى تدخل القوى الأجنبية، وأعادت إنتاج تنافس القوى الكبرى في الإقليم، بصورة أشد سخونة عن الحرب الباردة، كان أبرزها في الساحة السورية، التي تقاسمتها خطوط النفوذ الخليجية والتركية والإيرانية، وشهدت تدخلات عسكرية روسية وأمريكية، وتماثلها ولكن بدرجة أقل الحالات الليبية واليمنية.

على الجانب الآخر، منيت دول الربيع العربي، مصر وتونس، التي نجت من السقوط في حرب أهلية بفشل أنظمة ما بعد الثورة، وتداعي تجربة الإسلام السياسي. ولم تكن لثورات الربيع العربي صبغة أيدلوجية صريحة، إلا أنَّ الإسلاميين كانوا القوة الأكثر تنظيمًا واستعدادًا لالتقاط الفرصة، واتصل الإسلاميون بالجماهير الثائرة برابطتين، الأولى كونهم القوة المعارضة الأبرز والأكثر تعرضًا للتنكيل من طرف الأنظمة. بينما تمثّلت الثانية، في صفتهم الفوق وطنية، التي حاكت النفس الثوري وتطلعاته.

أعاد سقوط حركات الإسلام السياسي، الإخوان في مصر وحزب النهضة في تونس، وإن كان نتيجة لتوافقات سياسية حيكت ضدها، إنتاج أزمة فكر عربية مماثلة لتلك التي تفجرت في وجه القوميين فيما بعد النكسة 1967، إذ أفصح عن مواطن القصور في فكر الجماعات الإسلامية، وعجزها عن استيعاب التحولات في النظم السياسية والدولية، وطبيعة الدولة الوطنية الحديثة، وكيفية التعامل معها في السياق الأممي الجامع، الأمر الذي دفع إلى

التشكيك بجدوى المشروع ذاته، وإذا ما كانت الهوية الإسلامية الجامعة، والدولة القائمة عليها -نتيجة للتدبلات الهيكيلة والمدلولية- هي بالفعل دولة مستحيلة كما يراها وائل حلاق.[9]

في خضم التخبط، مثّل إعلان تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) بعد معركة الموصل ٢٠١٣، فصلًا آخر من إسقاط الهوية الجامعة، وتثبيتًا لحجية الدولة المستحيلة. كانت داعش، من ناحية، تضع نفسها بسلوكها الراديكالي، حلًا ناجعًا للتغيير، بعد فشل مشروع التغيير السلمي للربيع العربي، وفشل الدولة الوطنية في خلق المواطنة المتساوية. وبالفعل ارتفعت قدرة الجماعة على التجنيد بعد فشل الربيع العربي بصورة ملحوظة بالمقارنة مع إخفاقها السابق في ٢٠٠٩. إلا أنَّ سلوك داعش العنيف خلق في المقابل حالة من الارتباط العكسي بين نموها وشيوع الهوية الجامعة التي تضاءلت إلى حد الاختفاء قبل أن تأفل داعش هي الأخرى فيما بعد.

على الجانب الآخر، كان مجلس التعاون الخليجي، آخر حالة اصطفاف إقليمي ومشروع جامع في الشرق الأوسط، يتجه نحو التفكك، حيث تباينت مواقف دوله من الربيع العربي وردود أفعالها تجاهه، فآثرت قطر، التي تبحث عن دور إقليمي أكبر، دعم الأنظمة الثورية وحركات الإسلام السياسي، والتحالف مع تركيا، بينما وقفت السعودية والإمارات بدرجة رئيسية مع الأنظمة التقليدية، واختارت سلطنة عمان التحفظ والحياد بما في ذلك رفضها للدخول في تحالف درع الجزيرة لفض الاحتجاجات في البحرين. وبدا التباين الخليجي أكثر وضوحًا حينما رفضت عمان مبادرة الملك عبد الله لتحويل مجلس التعاون إلى اتحاد خليجي في القمة الثانية والثلاثين لدول المجلس 2011، ما أفصح عن عدم تماثل المصالح السياسية.

بلغ توتر العلاقات الخليجية البينية ذروته في عام ٢٠١٧ بتفجر الأزمة الدبلوماسية مع قطر، ثم انقسام موقف دول الخليج من إيران، بين العداء السعودي الصريح، والأقل حدة منه لدى الإمارات، والتحفظ القلق من جانب الكويت والبحرين ذات الأكثرية الشيعية، والحياد القطري، والتطبيع العماني من جهة أخرى. وعليه عادت حالة الانقسام بين دعم الأجندات الثورية والمحافظة لتولد انقسامًا جديدًا في الشرق الأوسط، ولكن هذه المرة على مستوى الأنظمة المتماثلة (الملكيات الخليجية) ومؤسساتها الجامعة. كما أنَّ اختلاف تقييم مصادر التهديد وميزانه، بات يخلق موازين تحالفات مختلفة تحول دون تحوّل مجلس التعاون إلى حلف ذي قيمة استراتيجية. ليسقط بذلك آخر مشروع جامع في العالم العربي.

من جانبها انقسمت الجماهير العربية إلى مجاميع مُحبَطة من انسداد أفق التغيير، تعاني فشل دولها وويلات الحروب وانهيار المؤسسات الوطنية، وأخرى تنظر إلى فشل نظرائها وضرورة الحفاظ على الوضع الراهن في بلدانها بغض النظر عن مدى مشاركتها في صناعة القرار أو طبيعة السياسة الخارجية لدولها. وبين التحولات على مستوى الدول وسقوط كافة مشاريع التضامن، كان التحول في الهاجس الجماهيري معززًا للنخب الحاكمة نحو تثبيت الفردانية ومصلحة الداخل محددًا مطلقًا في سياسة الدولة، وفي خضم هذا التبدل، جاء انتخاب ترامب رئيسًا للولايات المتحدة في فترته الأولى (٢٠١٧-٢٠٢١) يفتح الباب أمام تحول إقليمي جديد تضمنته خطوات نقل السفارة الأمريكية إلى القدس وخطة كيشنر للسلام والاتفاق الإبراهيمي.

ظلت القضية الفلسطينية خلال عشرين عامًا من الألفية الثانية متصلة بحالة التبدلات السلبية في المنطقة والتي تدفع بها نحو المزيد من العزلة. سقوط العراق وما تلاه من فراغ جيوسياسي، ومن ثم تضاعف المعضلة الإيرانية - العربية منح إسرائيل مساحة لشن مجموعة من الحروب استهدفت قطاع غزة، بالإضافة إلى رفع وتيرة الاستيطان في الضفة الغربية، وهو ما تضاعف بصورة أكبر بعد فشل الربيع العربي وتعاظم النفوذ الإيراني الذي جعل الأنظمة العربية أكثر عرضة للقبول بأي تنازلات مقابل الحفاظ على أمنها.

وبالنسبة للمقاومة الفلسطينية، ممثلة بحركة حماس بدرجة رئيسية، فرضت حالة الانعزال التام ما بعد الربيع العربي على الحركة أن تعيد تقييم خياراتها المحدودة ما دفعها نحو توسعة القنوات بينها وإيران، وهو ما وفر للمقاومة دعمًا لوجستيًّا مهمًا لكنه أوجد عزلة فيما بينها ومحيطها العربي، وربما أبعد من ذلك إلى خلق حالة من التوجس لدى الأنظمة العربية التي باتت تنظر إلى حماس وفق هذه التبدل باعتبارها جزءًا من ميزان القوة الإيراني الذي يقع في الكفة المقابلة لها.

الشرق الأوسط الإبراهيمي: كيف جاء وإلى أين يذهب؟

برز التحول الإبراهيمي في الشرق الأوسط، نتيجة لمولدات عدة، حيث عانت المنطقة حالات فشل متسلسلة على مختلف المستويات، فانهارت جميع المشاريع الجامعة التي بدأت في إطار أممي، وانتهت في سياق أضيق على مستوى الدول ذات الأنظمة المتماثلة، ثم تلا ذلك فشل على مستوى الدول نفسها، وفشل جمهوريات الربيع العربي، وانتقال عدوى الحرب الأهلية منها إلى جمهوريات أخرى كالسودان.

ارتبط كل تحول بنيوي إقليمي بتباينات معيارية عكست أزمة الفكر في العالم العربي، فكان أبرز تحول معياري هو الانتقال من العداء العربي-الإسرائيلي إلى التعاطي مع هذا الملف وفق محددات برجماتية، ورسم التحالفات في المنطقة بما يمليه توازن التهديد، وجاءت حرب الخليج الثانية 1991 لتثبت ميزان تهديد عربي-عربي وتطبع لفكرة استدعاء الحليف الخارجي. ثم أعادت حرب الخليج الثالثة 2003 وتبعاتها تعيين التهديد -لدول الخليج العربي على وجه الخصوص- في تنامي النفوذ الإيراني، وتثبيت الحليف الخارجي باعتباره المنقذ المفوض.

وفي المقابل، تخلت الجماهير العربية عن حلم التغيير والوحدة الإقليمية -سواء على أساس الإسلام أو القومية العربية- وتباينت بين جموع بائسة مما آلت إليه ظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وجموع أخرى خائفة تحاول الحفاظ على وضعها وامتيازاتها الاقتصادية بأي شكل من الأشكال وبأي تنازلات قيمية تبقي على الماديات.

وهكذا قادت هذه الأحداث المتسلسلة نحو المزيد من التفكك في البنية الإقليمية، والانتقال من الأمة إلى الدولة وتأسيس أناركية -لا سلطوية- الشرق الأوسط، وتثبيت الوستفالية والفردانية في سلوك الدول التي باتت اليوم تعرف نفسها وفق محددات ذاتية، وتقيم قوامة وصواب سلوكها في قدرته على الحفاظ على سلامة هذه الذاتية وتنميتها.

إنَّ الاتفاق الإبراهيمي، المدفوع بالضغط الأمريكي المتزايد، نتيجة لعودة تنافس القوى الكبرى والتحول الموشك في النظام الدولي نحو حالة متعددة الأقطاب، ورغبة واشنطن في تخفيض الأعباء البشرية في تأمين حلفائها عبر تشكيل تحالفات ولعب دور الموازن من خارج النظام، بات يخاطب الهاجس الأمني لدى دول المنطقة القلقة من تنامي النفوذ الإيراني تتقدمها دول الخليج المدفوعة بفشل مشروعها والباحثة عن مظلة أمنية بديلة بالإضافة إلى كل من الأردن ومصر. كما يأتي الاتفاق مشفوعًا بتبدل معياري يجعله مقبولًا.

مع اقتراب طهران من حيازة القنبلة النووية، يتسارع الاندفاع العربي نحو التطبيع، إذ تدرك دول المنطقة استحالة حيازتها للسلاح النووي، وبالتالي الحالة المصيرية التي تحتم عليها الدخول في معاهدة دفاع مشترك مع طرف نووي (إسرائيل والولايات المتحدة)، لخلق توازن نووي ومعادلة ردع مشتركة مع طهران.

وفق هذه الحسابات، تعاطت الأنظمة العربية مع طوفان الأقصى بمنظور ميزان التهديد، وحالة القطبية المترتبة عليه، باعتبار الطوفان -من زاويتها وتصنيفها لمصادر التهديد- تجليًّا للنفوذ الإيراني، ومحاولة لإحباط جهودها في تحقيق التوازن الذي تصبو إليه.

ولذلك فإنَّ تقييم الحرب الدائرة في غزة وفق المحدد الإيراني، يجعل التطبيع أكثر احتمالًا من ذي قبل، حتى مع استمرار المجازر الإسرائيلية ضد المدنيين في غزة. وبالعودة إلى الفرضية الأساسية، تخلق فردانية الدول مسوغًا وفق المعيار الوستفالي لخيار الدول العربية، كونه يضمن سلامة أنظمتها واستقرار دولها.

تلخيص لأهم الأحداث والتحولات الإقليمية وانعكاسها على القضية الفلسطينية

الحدث	التأثيرات الإقليمية	الانعكاس على القضية الفلسطينية
سقوط الدولة العثمانية واستعمار الشرق الأوسط 1922	تفكك النظام الإقليمي وانتهاء الفكرة الجامعة وخلق فراغ جيوسياسي	وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني 1920 وتأسيس الكيان الصهيوني 1948
صعود حركات التحرر من الاستعمار والوحدة العربية بقيادة عبد الناصر 1954-1961	خلق تضامن عربي وفق فكرة جامعة وهوية القومية العربية	خلق اصطفاف عربي ضد إسرائيل ودعم المقاومة الفلسطينية الذي تم تتويجه لاحقًا بإنشاء منظمة التحرير 1964
الانقسام العربي بين الدول الثورية والمحافظة 1962-1970	انقسام جيوسياسي إقليمي، وعلى مستوى الهوية الجامعة ونشوء ميزان تهديد عربي-عربي وإضعاف الاصطفاف العربي ضد إسرائيل	حرب 1967
توقيع السادات لمعاهدة كامب ديفيد	نهاية مشروع النظام الإقليمي والدور المحوري لمصر وانتهاء ميزان التهديد العربي-الإسرائيلي	ضرب المقاومة في لبنان 1982
حرب العراق 1991	سقوط القومية العربية وإعادة القوى الإمبريالية للشرق الأوسط بصفة المنقذ	عزلة المقاومة وتوقيعها لأوسلو 1993
حرب العراق 2003	فراغ جيوسياسي إقليمي ونشوء معضلات أمنية بين الدول العربية وبين القوى الشرق أوسطية غير العربية	تعزيز عزلة فلسطين بما شجع إسرائيل على خوض مجموعة حروب متتالية على غزة وتوسعة الاستيطان
فشل الربيع العربي 2011-2013	سقوط الهوية الجامعة الإسلامية وسقوط شعور الارتباط بين الجماهير، وتفجر صراعات عززت من الفراغ الجيوسياسي وثبتت من الحالة الوستفالية.	انعزال المقاومة بصورة كاملة والتقارب مع إيران كحل بديل، مما نقل العلاقة في الأنظمة المحافظة من العزلة إلى التوجس
تفكك التضامن الخليجي 2017	تثبيت الفردانية محددًا إقليميًّا والبحث عن المظلة الأمنية الخارجية	تطبيع العلاقات العربية مع إسرائيل
الاتفاق الإبراهيمي 2020	تغيير خالطة التحالفات في الشرق الأوسط ودمج إسرائيل في الكفة العربية ضمن توازن القوة الإقليمي	تصفير القضية الفلسطينية

خاتمة نظرية: النظام الإقليمي وفلسطين البارومتر والمرآة

ارتبط صعود النظام الإقليمي في الشرق الأوسط بتحول بنيوي وقِيَمي، تجسّد في كيان مركزي وفكرة جامعة. منذ بداية القرن العشرين شهد الإقليم حالة من التفكك على مستوى القوة المركزية والفكرة الجامعة، التي تضاءلت على عدة مراحل إلى أطر أضيق، خلقت فراغًا جيوسياسيًّا واجتماعيًّا، تمثّل في تشتيت الوعي المشترك.

فانتقلت المنطقة من الأمة إلى الدولة، بداية من الأمة الإسلامية وكيانها المركزي في الخلافات المتوالية، ومن بعدها الأمة العربية تحت القيادة المصرية، ثم الانحسار في الإطار الوطني، الذي أنتج تفاعلًا وفق ميزاني القوة والتهديد، اللذين يزيد من حدتهما غياب الرابط الجمعي في تعيين مصدر التهديد، ما يجعل التحالفات غير خاضعة لأي اعتبارات قيمية باستثناء مصلحة الأنظمة الفردانية، والتي -في كثير من الحالات- فشلت في بناء نسيج داخلي متماسك مما أفضى إلى نشوب نزاعات داخلية كاليمن وسوريا والعراق وليبيا.

وهكذا بات الشرق الأوسط اليوم يقع بين أناركيتين، إقليمية تعبر عن لا سلطوية النظام الإقليمي، وفشل مشاريعه الجامعة، وأشكال التضامن بمختلف صورها لصالح الدولة الوطنية التي -في كثير من الحالات وعلى عكس النموذج المعياري الأوروبي- تفتقر إلى وعي جمعي مشترك بهوية وطنية شاملة، ما يخلق أناركية أخرى على مستوى الدول الوطنية، التي تعاني صراع هويات فرعية، كالطائفية والعرقية والقبلية. ما يفتح المجال لمزيد من تدخل القوى الأجنبية على مستوى ما بين الدول، وكذا ما بين مكونات المجتمعات داخليًّا.

تعّبر فلسطين عن حالة النظام الإقليمي الشرق أوسطي بشقيه الجيوسياسي ومنظومة القيم السياسية الحاكمة للعلاقات بين مكوناته. فعلى سبيل المثال، كان التبدل في ميزان القوة الإقليمي، بظهور الإسلام وصعود تكتل سياسي اجتماعي عريض في الجزيرة العربية، مفتاحًا في تغيير توازن القوة وفتح بيت المقدس في العهد العمري. لاحقًا، ولّد صراع الدولة العباسية مع المكونات السياسية الفرعية فراغًا جيوسياسيًّا، وصدعًا في الهوية الجامعة في حينها، أدى إلى نجاح الحملات الصليبية في احتلال بيت المقدس 1090. ثم كان الترتيب الإقليمي الذي صنعته الدولة الأيوبية بتوحيد الإقليم فاتحة الباب لاستعادة الأراضي المحتلة 1178.

جاء سقوط الدولة العثمانية 1922 الذي تزامن مع وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، ممهدًا لتأسيس الكيان الصهيوني، المتوافق مع سقوط الشرق الأوسط في القبضة الاستعمارية. ومع بداية حقبة التحرر من الاستعمار، وتراجع المشروع العربي، ظل الإقليم في حالة تفكك متتالٍ حتى إنتاج الحالة الفردانية. وهكذا تُعدُّ الحالة الفلسطينية مقياسًا ومرآة للنظام الإقليمي في الشرق الأوسط ومنظومة قيمه السياسية. وعليه، ومن ناحية نظرية تفسيرية يمكن القول إنَّ المتغير الفلسطيني معتمد على متغير النظام الإقليمي بشقيه الجيوسياسي والجيوثقافي.

ومع تفكك النظام الإقليمي وفق الأناركيتين المذكورة، لم تخرج القضية الفلسطينية من مركزية الحسابات العربية وحسب، بل تفككت على ذاتها في إطار أناركية فلسطينية إلى نطاقات جغرافية، وقضايا نضالية منفصلة، كتهويد الأقصى، واحتلال الضفة، وتدمير غزة، وغيرها. ما يعكس أزمة حتى على مستوى تصور القضية وآليات مناصرتها. وعليه، تعيد المحددات الجيوسياسية وفق الإطار النظري السابق، النظر إلى حرب غزة والخذلان العربي فيها، باعتباره تجليًّا ونتيجة تابعة أكثر منه ظاهرة.

ملحق: لماذا التكامل الإقليمي؟

في الجانب المقابل، فشل الهويات الجامعة في خلق اصطفاف شرق أوسطي، ونظام إقليمي جديد قد تفسره النظرية الواقعية الجديدة، باعتباره نتيجة طبيعية، وجزءًا من التحول التاريخي في المنطقة من الحالة الإمبراطورية، ثم الاستعمارية (الكولونيالية) إلى مرحلة التحرر (ما بعد الكولونيالية) وصولًا إلى الدولة الحديثة، وأنماط التفاعل في المجتمع الدولي الحديث.

مع الإقرار بالتفسير، ودون الخوض في جدلية مدى اكتمال أركان الدولة الحديثة في الشرق الأوسط (الحدود، السيادة، القومية)، لا يتنافى التفسير الواقعي مع الفرضية الأساسية المطروحة حول العلاقة السببية بين المتغير المتمثل في تفكك النظام وهويته الجامعة من جهة، والمتغير المتمثل في الحالة الفلسطينية في الجهة الأخرى. وبينما تعبر كلتا الفرضيتين للنظرية الواقعية وللمقال، عن شكل التحول وانعكاساته، يبرز التساؤل عما إذا كان هذا التحول الطبيعي كما تراه الواقعية في سياق التبدل في هيكلة النظام الدولي، قد يفضي في نهاية المطاف إلى شرق أوسط أكثر استقرارًا، أو حتى إلى صعود حالات استثنائية لدول قومية مستقرة، كحال دول الاتفاق الإبراهيمي. وهي قضية يفرض جيوبوليتيك المنطقة تقييمها في سياق جمعي.

بالأخذ بتعريف "هالفورد ماكيندر" للجيوبوليتيك 1904، باعتباره دراسة للسببية الجغرافية في التاريخ، والتي تعني بمعنى أكثر تبسيطًا، دور الجغرافيا في رسم الأحداث التاريخية.[10] يقع الشرق الأوسط في قلب القارة العالمية، ويمتد بين قاراته الثلاث، ويتحكم بالممرات والمضائق المائية التي تربطها. مركزية الشرق الأوسط، جعلته على الدوام موضع تنافس قوى الشرق والغرب، فيما يعرفه "أحمد داوود أوغلو" بميزان داريوش-الإسكندر.[11] وهي الحالة التي تمتد منذ توازن الفرس والإغريق، وصولًا إلى تنافس الولايات المتحدة والصين في هذا العصر.

الواقع الجغرافي، والحقيقة التاريخية للشرق الأوسط في الميزان المذكور، ترتبط بوجود فراغ جيوسياسي وانعدام المركز في النظام الاقليمي، الذي يرتبط ظهوره وتماسكه في تبدل المعادلة الجيوسياسية بصورة عكسية من ميزان سالب إلى موجب، ومن الضغط إلى الانفتاح نحو تعزيز اتصال الشرق الأوسط ونفاذيته إلى الأقاليم الأخرى، وتحوله إلى مساهم رئيس في تشكيل النظام الدولي. وهكذا تظل المنطقة وفق حالة نظامها الإقليمي وقوامية كيانها المركزي، وهويته الجامعة بين ما يمكن الاصطلاح عليه -على نهج تأصيل أوغلو- بـ(ميزان الفتوحات-الاستعمار).

إذًا، للأسباب الجيوسياسية المتعلقة بموقع الشرق الأوسط في النظام الدولي، ثم تموضع الدول -ذات الحدود المصطنعة- ومحدوديتها داخل الإقليم. ستظل الدولة القومية في الشرق الأوسط محتومة بنقص السيادة وهشاشة البنية الداخلية -حتى وإن بدت ظاهريًّا عكس ذلك- وبالتالي مسلوبة القدرة على إنتاج حضاري جوهري، أو صناعة مشاريع تحول حقيقية بغض النظر عن أي نتاج أو حراك مادي وكمي.

وعليه، وباستعادة النموذج المعياري الأوروبي في سياق أكثر اتصالًا بالواقع الجيوسياسي للشرق الأوسط، يمكن القول إنَّ الشرق يقف بين مشروعي البلقنة (تفكك البلقان) أو الألمنة (الوحدة الألمانية). وبين الحالتين يكمن مستقبل القضية الفلسطينية.[12]

وبتقييم فرص التكامل الإقليمي في الشرق الأوسط وطرائقه، يتجلى السؤال، عما إذا كانت هذه العملية يجب أن تمر عبر الدولة القومية وبواسطتها، والانتقال من الحالة الوستفالية إلى الأقلمة (Regionalization) كتجربة

الاتحاد الأوروبي من المنظور الليبرالي الغربي. أم أنَّ واقع تجربتي التلاحم الإقليمي للقوميين العرب والإسلاميين، ما قبل 1967 وما بعد 2011 أثبتت أنَّ التبدلات الهيكلية في الشرق الأوسط ومضامين التنظيم السياسي الإقليمي، تتناقض مع الفكرة الجامعة، التي باتت غير قابلة للانسجام مع السياقات المستجدة.

ما يعني -وفق هذه الفرضية- أنَّ الخيار المطروح لأي مشروع جامع، هو أن يمر من فوق الدولة القومية وخارج أطرها الضيقة، وهو طرح يولد أسئلة أكثر من الإجابات لما يتطلبه من تبديل شامل على مستوى النموذج (Paradigm)، وصعوبة تحقيق ذلك في سياق نظام دولي مترابط. فعلى مدى التاريخ، كانت التحولات في النظام الإقليمي للشرق الأوسط، وإن نشأت لمولدات داخلية، جزءًا من التحولات في النظام العالمي على أصعدة البنى والهياكل والأفكار. ما يجعل محاولة خلق أي تحول إقليمي منفصل عن نموذج النظام الدولي عملية تغيير خشنة، وهنا تتبادر تجربة التيارات المتطرفة باعتبارها المثال الوحيد الذي شهدته المنطقة في هذا المنحى، وهي تجربة أشد فشلًا من تجربة القوميين والإسلاميين من نواحي التطبيقات والنتائج. وعليه، يظل سؤال النظام الإقليمي في الشرق الأوسط مسألة تستدعي المزيد من البحث والدراسة.

الهوامش:

[1] كان مكتب الهند البريطانية أول من وضع الاصطلاح 1850 للتعبير عن الأراضي التي تضم البقان وأراض السلطنة العثمانية وذلك للتمييز عن الشرق الأقصى الذي يضم الصين واليابان وشبه الجزيرة الكورية. بينما ظهر الاصطلاح في المصادر الأمريكية 1902 في كتابات ألفرد ماهان.

[2] انظر:

Kissinger, Henry. 2015. World Order. Harlow, England: Penguin Books.

[3] للمزيد عن مراحل تكون المجتمع الإقليمي في الشرق الأوسط، انظر:

Buzan, Barry, Gonzalez-Pelaez, Ana. 2009. *International society and the Middle East : english school theory at the regional level*. Basingstoke: Palgrave Macmillan. Book

[4] أطلق اصطلاح النظام الوستفالي على النظام الدولي القائم على الدول القومية التي تتفاعل مع بعضها وفق أسس مادية تستند إلى السيادة والحدود وتوازنات القوة، وذلك نسبة إلى معاهدة السلام في مدينة وستفاليا الألمانيا، التي أنهت حرب الثلاثين عامًا بين الإمبراطورية الرومانية المقدسة والإمارات الألمانية 1618-1648.

[5] للمزيد انظر:

Fromkin, David. 2001. *A Peace to End All Peace: The Fall of the Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middle East.* H. Holt.

[6] يرى بنديكت أندرسون أنَّ الدولة القومية هي بناء اجتماعي نتيجة لتصور مشترك لدى مجموعة من الناس بأنهم يمثلون قومية موحدة. انظر:

Anderson, Benedict. 2016. *Imagined Communities*. London, England: Verso Books.

[7] انظر:

Nazih N. Ayubi, Over-Stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East (London: I. B. Tauris, 1995).

[8] للمزيد عن أزمة صراع الأيدولوجيات والأفكار ما بعد النكسة انظر:

Fouad Ajami, The Arab Predicament: Arab Political Thought and Practice since 1967, 2nd ed. (Cambridge: Cambridge University Press, 1992)

[9] انظر: وائل حلاق، 2014، "الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

[10] انظر:

Mackinder, Halford J. 2014. "The geographical pivot of history." In *Geopolitics*, pp. 32-36. Routledge.

[11] انظر:

داؤود أوغلو، أحمد، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا دورها في الساحة الدولية، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010.

[12] جيوسياسيًا تشترك البلقان وألمانيا في كونها مناطق مركزية بين توازنات القوى الكبرى ونقاط اتصال إقليمية، حيث تقع البلقان بين توازن ومناطق نفوذ روسيا وأوروبا والعالم الإسلامي، ما جعلها في ظل عدم صعود مكون سياسي بلقاني جامع، عرضة للتمزق بين الجذب والشد الناجم عن تنافس القوى الكبرى في محيطها. في المقابل تقع ألمانيا في موقع مركزي في القارة الأوروبية وظلت مصلحة القوى الأوروبية في تقسيمها، كما في اتفاقية فرساي 1920، إلا أنَّ قيام أي وحدة ألمانيا كحال الرايخ الأول والثاني والوحدة الألمانية الحالية، يصنع تبدلًا جذريًا في القارة الأوروبية تتحول فيه ألمانيا إلى المركز الذي يعيد رسم النظام القاري. وبينما يقع الشرق الأوسط في موقع مركزي بين القارات الثلاث والقوى العالمية، فهو بين خياري التفتت بين توازنات القوى الكبرى أو التحول إلى مركز.